جلايلية صبيحة

أثر علماء أصول الفقه في النقد الأدبي

نشأة علم أصول الفقه ومنهجية علاقاته

بدأ النظر في أمر التشريع بداية ساذجة — بتعبير مصطفى عبد الرازق — ثم تطوَّر بحُكم عواملَ عديدةٍ موروثةٍ ووافدةٍ إلى أن صار نسقًا من أساليب البحث العلمي له أركانه وقواعده، وذلك حين استوى علمًا منهجيًّا راسخًا هو علم أصول الفقه الذي تأسَّس على يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ = ٨٢٠م).

ليس فينا من يُنكِر الفضلَ العظيمَ للإمامَين الجليلَين مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ[١٠] وأبي حنيفة (ت ١٥٠هـ)، لكن جهودهما في الأصول كانت جزئيةً إلى حدٍّ ما وغيرَ مكتملةٍ تمامًا تنظيرًا وتدوينًا. جاء هذا الاكتمال في عملَي الإمام الشافعي «الرسالة» و«الأم»، كخطوةٍ طبيعيةٍ إلى الأمام؛ فما كان الشافعي ليستطيع الصعود بجهود التنظير التشريعي إلى مرحلة العلم المنهجي أو علم المنهجية المؤسس، لولا أنه تعلَّم من مدرسة الرأي في العراق ومن مدرسة الحديث في المدينة كلتَيهما. ارتحل إلى العراق واجتمع بأصحاب أبي حنيفة وجادلهم واختلف معهم في أصول وفي فروع، ثم ارتحل لينتظم في مدرسة الإمام مالك بالمدينة المنورة، وأجاد استيعابَ الدرسِ المالكي وحَفِظ موطَّأ مالك حفظًا، ليعمل على التطوير والإنضاج، فيُقال عنه؛ أي عن الإمام الشافعي إنه «هو الذي أصَّل الأصول وقعَّد القواعد وأذعَن له المُوافِق والمُخالِف».[١١] وثمَّة اتفاقٌ على أن الرسالة التي يقع مخطوطُها في ثمانٍ وسبعين ورقة هي أوَّل كتابٍ أُلف في علم أصول الفقه.[١٢] تبعَتْها أعمالٌ أخرى للشافعي أهمها «الأم»، وقال عنها أبو بكر بن دريد صاحب الجمهرة:

مناهجُ فيها للهُدى مُتَصَرَّفُ

مواردُ فيها للرشادِ شرائعُ

الجميل في هذا البيت أن يبدأ بالمناهج، ولعل الأجمل ما قيل في الخطاب المعاصر الذي يستعمل مفرداتنا ويُلبي حاجاتنا من أن إنجاز الشافعي كان: «تجديدًا في منهج التعامل مع الوحي والواقع والعقل البشري، وهي أركانُ النموذج الإرشادي الإسلامي، وإبراز علاقة هذا الثالوث بعضِه ببعض ومرتبة كلٍّ واحدٍ إزاء الآخر، فضلًا عن أنه كان تجديدًا على مستوى الضبط المنهجي لحركة الاجتهاد العقلي في النصوص، ورسم المنهجية المثلى التي ينبغي على الناظرين الصدورُ عنها عند الاجتهاد في نصوص الكتاب والسنة».[١٣]

•••

ويمكن القول إن علم أصول الفقه وُلِد من التلاقُح بين علم الفقه وعلم الكلام. وظل دائمًا مستفيدًا منهما. استفاد من علم الفقه أدلتَه التفصيلية من الكتاب والسنة، واستفاد من علم الكلام خصوصًا في حدود الشرع وحدود العقل وفي الحسن والقبيح. ظل علماء أصول الفقه بشكلٍ عامٍّ يغلبُ عليهم إما أن يكونوا أصوليين فقهاء معنيِّين أكثر بالأدلة النقلية أو أصوليين متكلمين معنيِّين أكثر بالاستدلال العقلي والبرهنة النظرية. وكان المتكلمون من علماء الأصول هم أصحاب الفضل الأكبر في التطورات المنهجية التي لحقت بالعلم.

استفاد علم أصول الفقه أيضًا من العلوم اللغوية وانقسام التعبيرات إلى حقائق ومجازات، والحديث عن الاشتقاق والترادف والتوكيد والاشتراك والتعارض والعموم والخصوص ومعاني الحروف ونحوها. أشار فخر الدين الرازي إلى حروفٍ بعينها تشتد حاجة أصول الفقه لمعرفة معانيها، فمتى تكون الواو للعطف ومتى تكون للترتيب، متى تكون الفاء للتعاقب ومتى تكون للتسبيب... [١٤] وتوقَّفوا عند الاستدلالاتِ اللفظية؛ أي الأحكام التي تأتي من ظاهر اللغة فحسب.

وها هنا ينبغي الإشارة إلى إنه بخلاف الدور الخطير المتميِّز والمميِّز الذي تلعبه علوم اللغة في بنية الحضارة العربية الإسلامية خصوصًا، بسببٍ من لغوية الكيان المركزي المؤسِّس والمكرم الذي تنتظم حوله البنية المعرفية والواقعية؛ أي الوحي القرآني، فإن استفادةَ علمِ أصول الفقه من العلوم اللغوية واشتراطه إياها، إنما كانت مسألةً حاسمةً تفرضُها الطبائع المنهجيةَ للمباحث المعنية، من حيث إن «ظاهرة التكليف الشرعي ظاهرة إبلاغٍ لغوي في جوهرها.«[١٥] إن التكليف فرضُ شريعة أو قانون، هو توجيهُ خطابٍ من طرَف المُشرِّع في اتِّجاه المتلقِّي، ولا بد أن يفهم المتلقي قصدَ المُشرِّع من خطابه. فهمُ التكليف وتطبيقُه هما إعادةُ إنشاء المتلقي؛ أي الفقيه القانوني أو الشرعي، لخطاب المشرِّع والعمل بمقتضاه، إنها ظاهرةٌ إبلاغيةٌ تواصلية. وفي الشرع الإسلامي المنزَّل تحقق التواصُل الشرعي «بفضل الوحي والسنة اللذَين ينتميان للغة العربية، معجمًا ودلالةً وتركيبًا»؛[١٦] فلا تأصيل لفقه الدين الإسلامي من دون الاستعانة بفقه اللغة العربية.

هكذا كان علم أصول الفقه مستمدًّا من علوم ثلاثة هي الفقه الإسلامي وعلم الكلام واللغة العربية. ويعني ذلك الاستمداد أن الأسئلة الممتدة تئول إلى واحدٍ من هذه الثلاثة عند جريانها، ولكن ماذا عن تأثير المنطق والفلسفة على تخيُّرات الأصولي؟[١٧]

•••

لن نخوض في مسألةٍ كثر فيها الجدل وهي ما إذا كان الشافعي قد عرف المنطق اليوناني أم لم يعرفه؛ فالأرجح أنه عرفه، ولكن الثابت من رسالته — المحققة تحقيقًا جيدًا — أنها لم تعوِّل على المنطق. وفيما بعد مرحلة التأسيس الشافعية حدثَت الاستفادةُ من هذا العلم العقلي الوافد **علم المنطق**، التي مثَّلَت تطورًا جوهريًّا. نضجَت تمامًا في القرن الخامس الهجري، بفعل الأصوليين المتكلمين خصوصًا؛ فهم الذين اشتد تأثُّرهم بالمنطق، دونًا عن الأصوليين الفقهاء؛ حتى جرى اعتبارُ عرض علم أصول الفقه على أساسٍ منطقيٍّ هي طريقة المتكلمين. وكانت الآليات المنهجية التي نبحث عنها أيسر منالًا في أعمال الأصوليين المتكلمين؛ لأنهم المتمنطقون.

وفي المنطق يتبلورُ التقاء الأصولَيْن؛ أصول الدين وأصول الفقه، أساسًا العقل الفلسفي العربي. كانت جهودُ أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٣٢٨–٤٠٣هـ)، وهو شافعي من شيوخ البصرة الأشاعرة، لضبط علم الأصول عن طريقِ المنطقِ هي التي جعلَت كتابه **التقريب والإرشاد إلى ترتيب طرق الاجتهاد** يحتل مكانةً كبرى؛ حتى إن الإمام الزركشي الذي يتخذ موقفًا مخالفًا أكَّد في **البحر المحيط** أن هذا الكتاب للباقلاني أعظمُ ما صنف في علم الأصول طُرًّا. وعلى الرغم من اختلاف إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (٤١٩–٤٧٨هـ) عن أرسطو في بعض النقاط إلا أنه بذل محاولةً جيدةً في «البرهان» لصبغ أصول الفقه بصبغةٍ منطقية، نضجَت وبلغَت ذروتها مع الإمام الغزالي (٤٥٠–٥٠٥هـ) في **المستصفى** و**المنخول** هادفًا لتنقية العلم من الإفراط في مسائل الكلام وفي تفريعات اللغة، وفي تفاصيل الفقه، ومع هذا أفرد مقدمةً مطولةً في المنطق الذي بدا له أكثر أهمية. استقام العلم على يد الغزالي دائرًا حول أربعةِ أقطابٍ أو مباحثَ أساسيةٍ هي الحكم والأدلة والاجتهاد وطُرق الاستنباط، وتبدو جميعًا غير مستغنيةٍ عن المنطق. ومن بعد الغزالي الملقَّب بحجة الإسلام، ظل دَور المنطق ماثلًا

متطورًا في القرنَين السادس والسابع الهجريَّين. وتبدَّى جليًّا مثلًا في مصنف الرازي (ت ٦٠٦هـ (**المحصول في علم الأصول**، وأيضًا **الإحكام في أصول الأحكام** لسيف الدين علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ). أجل، ابن حزم الأندلسي (٤٦٥هـ) سبقَهما، وكان من أوائل من دعَوا إلى تطبيق المنطق على العلوم الشرعية، وأكَّد ضرورتَه في علم أصول الفقه، كما يبيِّن عمله الذي يحمل العنوان نفسه» **الإحكام في أصول الأحكام**«، ولكن ابن حزم قطع الطريق بيننا وبينه لأنه، كما سنرى لاحقًا، رفَض القياس والاجتهاد أصلًا!!

المهم الآن أن المنطقَ الصوريَّ ساهم في أن يكتمل أصول الفقه كمنظومةٍ ممنهَجةٍ ونسقية، يُعنى بالترتيب والتقديم والتأخير، وتحديد الأصول والفروع، وفي أن **يبدأ بجهازٍ مفاهيمي** يتحدَّد بالتعريفات الدقيقة، اللغوية والمنطقية معًا. وشبيهٌ بهذا ما حدَث في علم الكلام،[١٨] وعلينا أن نُسلِّم دائمًا بأواصر القربى بين العِلمَين أو الأصولَيْن اللذَيْن تشاركا في كثيرٍ من الطرق، ومنهما معًا ـــ وقد التقيا على الطريق المنطقي المفضي إلى الفلسفة ـــ تتجذَّر **آليةٌ منهجيةٌ علميةٌ هامة**، ألا وهي أهمية **تحديد المصطلحات** وضبط البنية المصطلحية قبل الشروع في البحث العلمي. كان مبحث الألفاظ والتعريفات أو المفاهيم هو الذي استفاد فعلًا من المنطق وتأثَّر به، أكثر من مبحث القياس؛ لأن القياس الأصولي يختلف كثيرًا عن القياس المنطقي مهما استفاد منه وسخَّره. وفي النهاية لا شك أن الصورة العامة لعلم أصول الفقه تطوَّرَت كثيرًا بفعل المنطق الصوري.

المنطق هو علم قوانين التفكير. ورُبَّ سائل: أي نوعٍ من التفكير نقصد؟ وبهذا يكون لكل نوعٍ من التفكير منطقه أو قوانينه، فهناك المنطق الاستقرائي والمنطق الديالكتيكي والمنطق الترانسندنتالي ... إلخ، وأمامنا الآن المنطق الأصولي. ولكن المنطق كمفردٍ علَم، وكفرعٍ مستقلٍّ من فروع الفلسفة هو **المنطق الصوري** الذي يدرس التفكير الاستدلالي، وأنواع الحُجج وشروطَ صحتها، وهذا هو المقصود الآن. إنه علمٌ صوري؛ أي يُعنى بصورة الفكر، لا بمضمونه أو مادته. يهتم بصحة الاستدلال وسلامة الانتقال من المقدمات إلى النتائج. أجل، الحدُّ أو تحديدُ المفاهيم شقٌّ أساسي ومهمةٌ كبرى للمنطق، لكن الهدف الذي يتعقَّبه المنطق في النهاية هو البرهان؛ دراسة الاستدلال، أو العلاقة بين قضايا الحُجَّة والعلاقة بين المفاهيم، فيضع قواعدَ إذا تحراها الذهن البشري سوف تعصِمُه من الزلَل ومن الاستنتاجات الخاطئة. رآه ابن سينا أداةً للفكر كآلةٍ عاصمةٍ للذهن من الخطأ، وخادمٍ للعلوم جميعًا، بينما رآه الفارابي رئيسَ العلوم لنفاذ حُكمه فيها. وهو على أية حال ليس علمًا يُوضع بجوار بقية العلوم، بل هو من مستوًى مخالِف وأسبَق منها جميعًا؛ وبالتالي يصلُح مقدمةً جيدةً للأعمال الكبرى في علم الأصول، أو في الأصولَيْن.

المنطق لا يدرُس قوانينَ الفكرِ الاستدلالي كسديمٍ سابحٍ في الأجواء الميتافيزيقية، أو كما يدرُسها علم النفس مثلًا، بل يدرُسها كما تتمثل في الانتقال من قضايا لغوية إلى أخرى، وهذه حقيقةٌ لم تتبلور تمامًا إلا في القرن العشرين. بسببها كان المنطق يزدهر عادةً في الأجواء التي تشهد ازدهارًا في المباحث اللغوية، كما كان الوضع في كمبردج وأكسفورد في النصف الأول من القرن العشرين، ومن قبلُ في الحضارة العربية الإسلامية في عصرها المتوهِّج الذي شهد نشأة الأصول. أدرك أهلُ العربية مبكرًا الارتباط الوثيق بين المنطق واللغة، وأرسَوها قاعدةً تقول إن المنطق هو نحوُ التفكير، والنحو هو منطقُ اللغة. يُعرِّف التهانوي المنطق بالنطق والنفس الناطقة واللفظ، بحيث ارتبط المنطق اشتقاقًا ومضمونًا، كاسمٍ وكمُسمًّى، بنطق اللغة. يقول التهانوي: «النُّطْق بالضم وسكون الطاء يُطلَق على النطق الخارجي وهو اللفظ، وعلى النطق الداخلي الذي هو إدراك الكليات، وعلى مصدر ذلك الفعل وهو اللسان، وعلى مظهر هذا الانفعال أي الإدراك. المراد بالنطق في قولهم الإنسانُ حيوانٌ ناطق هو القوَّة الموجودة في جَنان الإنسان التي ينتقِش فيها المعاني، ولا خَفاء في أنها لا تُوجَد في الببَّغاء والملائكة والجن لفقد الجَنان في الجن والملائكة، وفقدِ انتقاشِ المعاني في الببغاء«.[١٩]

ومع مثول أهمية علوم اللغة العربية، تضاعفَت أهمية المنطق في الثقافة العربية الإسلامية. وكان الإسلاميون قد نظروا إليه على أنه نظريةٌ في مدارك العقل يمكن أن تنحصر في الحد والبرهان، وقسَّموه إلى التصوُّر والتصديق. التصوُّر إدراكُ جزئيةٍ أو مفردةٍ ووضعُ حدِّها، إنه بحث يتناول الألفاظ والتعريفات والحدود، والكليات الخمس؛ الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، والتي عن طريقها يتم التعريف المنطقي للحدود. أما التصديقُ فهو إدراكُ العلاقة بين التصوُّرات بحيث يمكن وصفُها بالنفي أو الإثبات، إنه يطابق ما يُسمَّى في المنطق المعاصر الحكم .(Judgement) ومبحث التصديق يضم موضوعَين هما القضايا والاستدلال. ميَّز المناطقةُ العربُ بين ثلاثة سُبل للاستدلال، وهي القياس والاستقراء والتمثيل. القياس انتقالٌ من كلي إلى جزئي، والاستقراء من جزئي إلى كلي، والتمثيل من جزئي إلى جزئي. وكان القياس الأصولي استدلالًا أقرب إلى التمثيل منه إلى القياس المنطقي، ويحمل اختلافَه عنهما واستفادتَه من كلَيهما.

وعلى هذا الأساس أصبح علم أصول الفقه عن طريق المنطق يبدأ — كعلم أصول الدين — من انقسام اللفظ إلى المفهوم والماصدق، وتحديد التصوُّر والتصديق ثم البرهان. وفي اقتران بين الموروث والوافد كان الوصول إلى التصوُّر عن طريق الحد اللغوي بمعية الحد المنطقي الذي نصل إليه عن طريق التعريف بالكليات الخمس المذكورة. وكما أشرنا، التصوُّر إدراكٌ بلا حكم، وإذا اقترن به حكم كان تصديقًا، والتصديقُ إثباتُ أمرٍ إلى أمرٍ نفيًا أو إيجابًا. نتوصَّل إلى التصور عن طريق الحد والتعريف، ونتوصَّل إلى التصديق أو الحُكم عن طريق الاستدلال؛ أي بالحُجَّة وبالبرهان، بأشكاله الثلاثة وهي القياس والتمثيل والاستقراء.

وكشأن المنطق عادة، فإنه حين دخل علمَ أصول الفقه بات مقدمةً لهذا العلم. في كتاب **المستصفى في علم الأصول** الذي تتبلور فيه حصائل هذا الدخول، يطرح الغزالي مقدمةً منطقيةً للكتاب، تشغل الجزء الأول بأَسْره وتقع في أكثر من مائة صفحة. وهي إيجازٌ لما ورَد في كتابَيه المنطقيِّين :**محك النظر ومعيار العلم** .وفي هذا الأخير يؤكِّد الغزالي أن دور المنطق/معيار العلم بالنسبة إلى العلم أو بالنسبة إلى أدلة العقول هو دور العروض بالنسبة إلى الشعر ودور النحو بالنسبة إلى الإعراب، وكما لا يُعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العَروض، ولا يُميَّز صواب الإعراب عن خطئه إلا بميزان النحو، كذلك لا يُمَيَّز بين فاسد الدليل وقويمه إلا بهذا الكتاب/معيار العلم، وأن كل نظرٍ لا يتزن بهذا المعيار هو فاسدُ العيار غيرُ مأمونِ الغوائل والأغوار.[٢٠] وعلى هذا يؤكد الغزالي على دور المقدمة المنطقية التي وضعَها للمستصفى في علم أصول الفقه، وقال: إن من لا يُحيط بها لا يوثَق بعلمه أصلًا.[٢١] فكأن الغزالي — كما يقول علي سامي النشار وإن تهكُّمًا — قد جعل المنطق شرطًا من شروطِ الاجتهاد وفرض كفاية على المسلمين.

وفي كل هذا لم يتعلم الإسلاميون المنهجية من المنطق الإغريقي، بل إن منهجيَّتهم الخاصة بهم استفادت منه، ليُلقي الإسلاميون درسًا في كيفية الاستفادة من الوافد وتوظيفه وتشغيله في إطار حضارتهم. لا ضَيْر، إذن، في أن نفعل مثل هذا في نموذجنا الإرشادي المنشود، فينطلق من أصولياتٍ متوطنةٍ في شرائعنا وواقعنا، ليستفيد من آلياتٍ عقليةٍ ومنهجيةٍ تمثل مشتركًا إنسانيًّا، أو تبلورَت في نماذجَ وتجاربَ حضاريةٍ أخرى.

كيف الزعم بأن المنهجية الإسلامية كانت تبعيةً للوافد الإغريقي، وهي التي سمحَت بظهور التيار المناوئ على يد الأصوليين الفقهاء، فظهر ابن تيمية (٦٦١–٧٢٨هـ) لينقُد المنطقَ الأرسطيَّ نقدًا تفصيليًّا شهيرًا، زاعمًا أنه تكلُّف يُفسِد البداهة، الذكيُّ في غنًى عنه والبليدُ لا يستفيد به. وجاء من بعده تلميذُه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ثم الصنعاني (ت ٨٤٠هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) تابعوا ابن تيمية في اتجاهه

النقدي من المنطق الأرسطي، وظهر اتجاهٌ لابن الصلاح وعبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ) يُحرِّم المنطق تحريمًا قاطعًا.[٢٢] ابن الصلاح صاحب أشهر الأقوال السلبية بين أوساط العامة: «من تمنطَق فقد تزندَق»، ويبدو مفيدًا لنا أن نُورِد ردَّ الطبيب النطاسي الدكتور أبو شادي الروبي (١٩٢٥–١٩٩٧)، المَعْني بمنطق العلم وفلسفته وتاريخ الطب عند العرب، إذ اشتُهر عنه قوله: «بل من تمنطَق فقد تعمَّق ... وتحقَّق ... وتوثَّق ... وتفوَّق». فمثل هذا ما حدث لعلم أصول الفقه حين تمنطَق؛ أي حين تسلَّح بالمنطق الصوري، فأخرج منطقَه الخاص يستوعب منطق اليونان والمنطق الصوري إجمالًا، ويتجاوزه إلى منطق منهجيةٍ حيةٍ فعَّالة هي بلا مراءٍ تجريبيةٌ بشكلٍ ما.

ويظل المنطق الصوري جسرًا متينًا يربط علم أصول الفقه بالتأسيس المنهجي لنموذج إرشادي، من حيث يربط أصول الفقه بالفلسفة. وشبيهٌ بما ذهب إليه الغزالي، ذهب طاش كبري زاده إلى أن فروعَ علم أصول الفقه أربعةُ علوم هي «علم النظر وهو علمُ المنطق الباحث عن أحوال الأدلة السمعية أو حدود الأحكام الشرعية، وعلم المناظرة وهو علمٌ باحثٌ عن أحوال المتخاصمين ليكون ترتيبُ البحث بينهما على وجه الصواب حتى يظهر الحق بينهما؛ ثم علم الجدَل وعلم الخلاف«.[٢٣] وكان ابن خلدون قد سبق وأكَّد في مقدِّمته الشهيرة أن الجدل والخلاف مبحثان منطقيان، الجدل يمثل آداب المناظرة بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم أو مادتها، أما علم الخلاف فهو البحث عن صورة كلٍّ من هذه المذاهب المختلفة، فقيل إن الجدل والخلاف هما المادة والصورة،[٢٤] من علم الأصول.

يبدو طريقنا نحو التأسيس المنهجي للنموذج الإرشادي العلمي الإسلامي ممهَّدًا معبَّدًا حين نسير مع الأصوليين المناطقة أو المتمنطقين، وليس جُزافًا أو مصادفةً أن التيار المناوئ للمنطق مع ابن تيمية ومن اتَّبعوه ظهَر بعد هجمة التتار وسقوط بغداد وانهيار مجد الحضارة الإسلامية، وبداية دخولها عصور التراجُع ثم الانحطاط.

لا بد من معارضة جهود بعض المحدَثين المخلصين الذين يتمسَّكون بالطابع التجريبي المرتبط بالواقع في علم أصول الفقه مرحِّبين أيما ترحيب بالتيار الأصولي الرافضِ للمنطق الصوري المهاجِم إياه بضراوة، وعلى الرغم من أنه تيارٌ مقترنٌ بتراجُع الحضارة الإسلامية، فإنهم يُعلون من شأنه وشأن نقده للمنطق، بل ومن أجله يهاجمون التيار الأصولي المنطقي! استنادًا إلى أن المنهج العلمي التجريبي في أوروبا نهَض كاستدلاليةٍ بديلة للقياس الأرسطي مسبوقةٍ بهجوم على هذا الأخير. إلى هذا ذهب علي سامي النشار، فيُشدِّد على أن ابن تيمية حارب المنطقَ ورآه لا يصل إلى شيءٍ واقعي؛ لأنه آمن بالجزئيات وبالتجريب ورأى التجربة وحدها (هكذا ... وليس الوحي المنزل؟!) هي الأقرب إلى الحقيقة، وتجارب الأطباء أسدُّ التجارب، وأن التجريب بشكلٍ عامٍّ كان منهجَ الحضارة الإسلامية المخالفَ لمنطق اليونان.[٢٥] فينتهي النشار — وتبعه كثيرون — إلى أن ابن تيمية التجريبي بهجومه على المنطق إنما سبق جون ستيوارت مل تحديدًا وتعيينًا!

فات هؤلاء أن جون ستيوارت مل بالذات، بخلاف ما سُمي بالنفسانية المنطقية عنده أو اهتمامه بتفسيرٍ تجريبي لمنطق تداعي الأفكار السيكولوجي،[٢٦] قد وضَع معالجتَه للمنهج التجريبي الاستقرائي في كتابٍ أسماه **نسَق المنطق** .التجريبية العلمية في الحضارة الغربية الحديثة، كانت باحثةً عن نظريةٍ أشمل للمعرفة، ومهما احتدَّت نبرةُ هجومها على المنطق، لم تقُم على رفضه أو تجريمه، بل على **عدم كفايته** خصوصًا «بعد أن أهمل شُراحُه المدرسيون الجانبَ الماديَّ الموضوعيَّ فيه وألحُّوا على جانبه الصوري«،[٢٧] مما زاد في ابتعاده عن الطبيعة التي باتت مدار أبحاثهم، فهاجموا القياسَ الأرسطيَّ من حيث كان منهجَ البحث الوحيد المعتمَد للإجابة عن تساؤلات العصر. وجون ستيوارت مل الذي تكثُر الإشارة إليه، ويُعَدُّ الممثل الرسمي للاستقراء الكلاسيكي أو نظرية المنهج التجريبي التقليدية، عمل على

«سد الثغرة التي ظهرَت في الخطاب الفلسفي التجريبي، وهي افتقارُ أدبياتِه إلى بحثٍ منطقي معمَّق وشامل«،[٢٨] ولهذا أولى اهتمامه لمسائل المنطق الصوري التقليدية من حدود وقضايا وتعريف وتصنيف وقياس. وكان هذا موضوعَ دراسةٍ جادة للدكتورة إنصاف حمد في جامعة دمشق، عيَّنَت بدقةٍ واستقصاءٍ دورَ المنطق الصوري ووضعَه في المنظور التجريبي، وكيف أن نظرة جون ستيوارت مل لمضمون القضايا استندَت إلى نظريته في الحدود وعلى تصوُّره الخاص لقائمة المقولات، حيث الأسماء أسماءٌ لأشياء هي مشاعرُ أو حالاتُ وعي، لينتقل في النهاية إلى السؤال الحاسم حول الإثبات والنفي أو الصدق والكذب لمضمون القضايا أو التقريرات، بحيث كان الاستدلال (reasoning) عند مل عمليةَ استنتاجٍ تشملُ الاستدلالاتِ القياسيةَ والاستقرائيةَ معًا.[٢٩] والخلاصة أن مل أراد من المنطق أن يكون علم الاستدلال وفنه معًا، يُعنى بمادة الفكر ومضمونه معًا، فيهتَم بالصدق وبالتطابُق مع الواقع، وفي الآن نفسِه بالاتساق الصوري ولزوم النتيجة عن المقدمات، ليسير الصدقُ التجريبيُّ الواقعيُّ جنبًا إلى جنب مع الصحة الصورية، ويظل منطقُ الاتساق جانبًا أساسيًّا وهامًّا من المنهج التجريبي، ولكنه بالطبع ليس كله.[٣٠]

الميثودولوجيا العلمية لا بد أن تكون أصولها في الروح المنطقية الصورية لتنمو وتستوعب التجريبية في إطارٍ مقنَّن. وقد كان المنطق اليوناني الأرسطي والرواقي هو المنطق الصوري المطروح في عصر الإسلاميين، ويظل الطابع التجريبي الحي المُعاش في علم أصول الفقه ثابتًا مشتركًا لا خلاف عليه في كلا التيارَين، ولكن مع التيار المنطقي نقترب من روح العلم الحديث التي هي تجريبيةٌ منطقية،[٣١] وليست تجريبيةً محضةً تتراكم فيها الخبرات الحسية كما يحدث مع أي عاملٍ يدوي أو امرأةٍ تقضي وقتًا طويلًا في مطبخها. إن التجريبية من دون صَورَنةٍ ومنطقٍ صوريٍّ ضامن للاتساق لا تصلُح ولا تكفي كأساسٍ منهجي لنموذجٍ إرشادي علمي.

الميثودولوجيا العلمية المحدَثة بدورها تظل وثيقةَ الصلةِ بالمنطق، وقد يعتبرها بعض المناطقة المتطرفين فرعًا من المنطق. على أنها دائمًا أوسع من المنطق الصوري. وفي علم الأصول هو الآخر، كان المنطق الأصولي أوسعَ من المنطقِ الصوري **يستوعبه** ويتجاوزه، بالارتكان إلى مصادره الكبرى.